الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

الأمانة العامة

رقم المحضر: ١٥

رقـم القــرار: ١٤

سـنـــــة: ٢٠٢٢

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في: السراي الكبير **يوم: الثلاثاء** **الواقع في: ٢٠٢٢/٢/٨**

الموضـوع : طلب وزارة المالية الموافقة على تشكيل لجنة وزاريّة لمراجعة مسودّة الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وخطّة العمل التنفيذية تمهيداً لإقرارها وتيسير تنفيذها ومتابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلّقة بقانون الشراء العام.

المستندات : – القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (قانون الشراء العام في لبنان)
– كتابا وزارة الماليّة رقم ٣٣٥٧/ص١ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٢ ورقم ١٩١/ص١ تاريخ ٢٠٢٢/١/٢٧ ومرفقاتهما.

قرار المجلس :

إطّلع مجلس الوزراء على المستندين المذكورين أعلاه ،

وقد تبيّن منهما أنّ وزارة المالية تفيد إنّها، إلتزاماً بالبيان الوزاري الذي نصّ على "إصدار النصوص التطبيقية للقوانين النافذة وتنفيذ النصوص ذات الصلة لا سيّما تلك المتعلّقة بقانون الشراء العام فور نفاذه "،

وبما أنّ قانون الشراء العام في لبنان قد صدر بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٩ (القانون رقم ٢٤٤)،

وبعد إتمام لجنة مسح MAPS تقييماً لمنظومة الشراء العام،

رقم المحضر: ١٥
رقـم القـرار: ١٤
تاريخ القرار: ٢٠٢٢/٢/٨

تمّ إعداد مسودّة الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وخطّة العمل التي تتضمّن الإدوات التنفيذية اللازمة لتطبيق قانون الشراء العام والإصلاحات المرجوّة.

وإنّ الوزارة تعرض على مجلس الوزراء مع اقتراح الموافقة تشكيل لجنة وزاريّة برئاسة وزير الماليّة وعضويّة كل من وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزير الأشغال العامّة والنقل ووزير الداخلية والبلديات، وتكون مهامها:

١.مراجعة مسودّة الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وخطّة العمل التنفيذية تمهيداً لإقرارها.
٢.تيسير تنفيذ خطّة العمل الإصلاحية بما فيه التواصل مع الجهات الدولية لتأمين الموارد اللازمة والمساندة الفنية.
٣.متابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلّقة بقانون الشراء العام.

وتستعين اللجنة المشكّلة بلجنة فنّية وطنيّة منبثقة عن لجنة مسح MAPS تنسّق أعمالها رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي.

وترفع اللجنة الوزارية التوصيات تباعاً الى مجلس الوزراء خلال ستّة أشهر من تاريخ مباشرة عملها.

أفاد معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي ـ المنسّق الوطني للجنة مسح MAPS (منهجية تقييم دولية لمنظومة الشراء العام) إنّه وضع مسودّة الإستراتيجية الوطنية حول الشراء العام بالتعاون مع البنك الدولي وإنّه يتابع حاليّاً مع الجهات الدوليّة الخطوات التحضيرية اللازمة لوضع قانون الشراء العام (القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٩) موضع التنفيذ، وأبدى موافقته على تولّي أمانة سر اللجنة الوزارية المقترح تشكيلها.

رقم المحضر: ١٥
رقـم القـرار: ١٤
تاريخ القرار: ٢٠٢٢/٢/٨

بناء عليه،

وبعد المداولة،

قرّر المجلس تشكيل لجنة وزاريّة برئاسة وزير الماليّة وعضويّة كل من وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزير الأشغال العامّة والنقل، ووزير الداخلية والبلديات، وزير الصناعة، وزير البيئة ووزير الاقتصاد والتجارة لمراجعة مسودّة الإستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام وخطّة العمل التنفيذية تمهيداً لإقرارها وتيسير تنفيذها ومتابعة وضع المراسيم والنماذج التطبيقية المتعلّقة بقانون الشراء العام، على أن يتولّى معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي أمانة سر هذه اللجنة الوزارية.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

يبلغ لجانب :

- السادة الوزراء
- وزارة المالية
- وزير الأشغال العامّة والنقل
- وزير الداخلية والبلديات
- وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- وزير الصناعة
- وزير البيئة
- وزير الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات

بيروت في ٢٠٢٢/٢/٨